الوضع في العراق ديناميكي ومتطوّر، ولا تستطيع الولايات المتحدة التسليم بأي نتيجة.
كيمبرلي وفريدريك كاغان، «وول ستريت جورنال»

الانحدار الأخير للغرب

Dominique Moisi * - PROJECT SYNDICATE

يتعين على الأميركيين والأوروبيين في مواجهة التحولات الديموغرافية والاقتصادية الثورية أن يتصرفوا بقدر أعظم من الإحساس بالمسؤولية، بدلاً من تجاهل الآخر (على الطريقة الأميركية) أو التباكي على الأنا الجريحة (على الطريقة الأوروبية).

تُرى هل يتحدث علماء الديموغرافيا في عام 2050/2040 عن «عُزلة الرجل الأبيض» على النحو الذي أشار به المؤرخون ذات يوم إلى «عبء الرجل الأبيض» في وصف «المسؤوليات الاستعمارية» المزعومة الواقعة على بعض الدول الأوروبية؟

إن علم الديموغرافيا ليس بالعلم الدقيق، فقد تبين خطأ عدد لا يحصى من التوقعات المتشائمة، من تنبؤات توماس مالتوس إلى تكهنات نادي روما، ولكن طبقاً لمقال مقنع للغاية نُشِر أخيراً في مجلة «فورين أفيرز»، فهناك ميل ديموغرافي اقتصادي مزدوج يحدث الآن ومن المنتظر أن يسفر عن تحولات مذهلة بحلول منتصف هذا القرن. فسيشكل العالم الغربي 12% فقط من سكان العالم، وسيتقلص تعداد الأوروبيين إلى 6% فقط من تعداد سكان العالم. (في عام 1913، وقبل عام واحد من اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان عدد سكان أوروبا أكثر قليلاً من عدد سكان الصين). وعلى المستوى الاقتصادي فسيمثل الغرب حوالي 30% من الناتج العالمي، وهو المستوى الذي يماثل حصة أوروبا في القرن الثامن عشر، والتي هبطت من 68% في عام 1950.

إن ما نشهده الآن من الممكن أن يُنظَر إليه بوصفه عودة إلى الماضي، مع عودة الغرب إلى مكانته القديمة في العالم قبل أن تبدأ الصين عملية الانحدار التاريخي الطويلة عند بداية القرن التاسع عشر. إن الفترة الطويلة من الهيمنة الغربية على العالم تشرف على نهايتها الآن، وهي النهاية التي شجعتها وعجلت بها أخطاء الغرب وسلوكه غير المسؤول. ولقد أصبحنا اليوم على أعتاب دورة، حيث يقل عدد الغربيين نسبياً، ويرتفع عدد الأفارقة وسكان الشرق الأوسط، فضلاً عن ارتفاع عدد سكان آسيا، مع ازدياد مشاركتهم على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي على مستوى العالم.

وحين نضع هذه الأرقام في اعتبارنا فلابد أن نتذكر أن باراك أوباما اتخذ قراراً بعدم المشاركة في القمة الأوروبية الأميركية المقبلة التي كان من المفترض أن تُعقَد في مدريد في شهر مايو. وقد يكون من المغري أن نستخدم الصيغة التي ابتكرت أثناء الحرب الباردة لوصف التطور النسبي للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتطبيق فكرة «الانحدار النسبي» على العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا. والواقع أن أميركا التي ربما تمر الآن بعملية من الانحدار النسبي، إن لم يكن الانحدار المطلق، قد اختارت أن تتجاهل أوروبا التي لم تعد في نظر الولايات المتحدة تمثل مشكلة مقارنة بآسيا أو الشرق الأوسط، وهذا لا يقدم لنا إلا أقل القليل من العون في البحث عن حلول للمشاكل الأكثر إزعاجاً للأميركيين.

والآن بدأ البعض في وسائل الإعلام الأميركية في التحدث، على نحو متسرع ومفرط في الاستفزاز، عن أوباما باعتباره «جيمي كارتر ثان»، ويتوقعون أنه لن يخدم سوى لفترة ولاية واحدة فقط، والأخطر من هذا هو ذلك الانطباع السائد بأن النظام السياسي الأميركي، مع عجزه عن تجاوز الانقسامات الحزبية وصياغة الإجماع الوطني، أصبح متصلباً جامداً على نحو متزايد.

لقد أصابت الشيخوخة المؤسسات السياسية الأميركية والبنية الأساسية للبلاد. كانت هذه المؤسسات قد نشأت منذ أكثر من قرنين من الزمان في عالم أغلبه زراعي. واليوم بات من الضروري تعديل هذه المؤسسات وتجديد شبابها، لكن هذا قد لا يكون في الإمكان، وذلك بسبب النظرة القدسية التي يرى بها العديد من الأميركيين دستور الولايات المتحدة.

أما عن الاتحاد الأوروبي، فإن المشكلة ليست فيما يُحتمَل حدوثه في مدريد، بل إن مشكلة الاتحاد الأوروبي ترتبط على نحو أكثر قوة بما حدث في كوبنهاغن في ديسمبر الماضي في إطار قمة «إنقاذ كوكب الأرض»، أو ما يحدث أمام أعيننا الآن فيما يتصل بالتحدي الذي يفرضه على اليورو ضعف بعض بلدانه الأعضاء، وأبرزها اليونان.

في كوبنهاغن كان موقف أوروبا مشتركاً ومسؤولا، فقد أنار الاتحاد الأوروبي الطريق أمام غيره من كبار اللاعبين وتصرف بوصفه «تلميذاً نجيباً» من طراز عالمي. ولكن الاتحاد الأوروبي كان موضع تجاهل حيث اختارت الولايات المتحدة والصين عدم الاتفاق بشأن رئيسها. يتعين على أوروبا أن تدرك أنه لم يعد من الممكن أن يُنظَر إليها باعتبارها نموذجاً بعد أن فقدت التعامل معها بجدية بوصفها لاعباً عالمياً.

ولكن كيف يأخذك الآخرون على محمل الجد إن لم تحمل أنت نفسك على محمل الجد؟ كانت الممثلة السامية الجديدة للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، البارونة كاثرين أشتون، قد حاولت تبرير تقاعسها عن الذهاب إلى هايتي بعد الزلزال الرهيب الذي ضربها قائلة: «أنا لست ممرضة ولا عاملة إطفاء»، لكن الافتقار إلى مثل هذه المهارات لم يمنع وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون من السفر إلى مسرح الدمار للإعراب عن دعمها واهتمامها.

يتعين على الأميركيين والأوروبيين في مواجهة التحولات الديموغرافية والاقتصادية الثورية أن يتصرفوا بقدر أعظم من الإحساس بالمسؤولية، وبدلاً من تجاهل الآخر (على الطريقة الأميركية) أو التباكي على الأنا الجريحة (على الطريقة الأوروبية)، فينبغي لهم أن يتصدوا للتحديات المشتركة التي يواجهونها نتيجة للعولمة التي لم يعد بوسعهم أن يتحكموا بزمامها.

* أستاذ زائر بجامعة هارفارد ومؤلف كتاب «الجغرافية السياسية للعاطفة». «بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

كيف يأخذك الآخرون على محمل الجد إن لم تحمل أنت نفسك على محمل الجد؟

تساؤلات غامضة في المسألة الإيرانية

Emile Hokayem * - The National

لا شكّ أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون كانت تأمل في تحقيق نتائج أفضل من تلك التي حققها رئيسها خلال رحلتها إلى المملكة العربية السعودية. وصل الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الرياض، في يونيو الماضي، على أمل أن يوسّع الملك عبدالله مبادراته الدبلوماسية تجاه إسرائيل دعماً للجهود المتجددة التي تبذلها الولايات المتحدة لتحقيق السلام في المشرق العربي، لكن الملك السعودي لم يتأثر بهذه المساعي ولم يقتنع بها، فغادر أوباما البلاد خالي الوفاض.

فور انتهاء تلك المساعي وتزايد الخيبة العربية بإدارة أوباما، اتخذت زيارة كلينتون طابعاً مختلفاً. صحيح أنها حرصت على إعادة التأكيد على تصميم الولايات المتحدة على تحقيق السلام، وأشادت بالملك عبدالله لأنه قدّم مبادرة السلام العربية، لكن جدول أعمالها تمحور بشكل أساسي حول إيران.

حضرت كلينتون إلى الخليج لتقديم ملخص أمام حلفاء الولايات المتحدة العرب عما يخطط له شركاؤهم الأميركيون ومجلس الأمن بعد رفض إيران عرضاً منطقياً ببناء ثقة متبادلة، على أمل أن يلتحق العرب بهذه الخطط. كانت إيران قد أعلنت نفسها دولة نووية، وهو ادعاء رمزي لكن مشكوك في صحته. تقلّصت التوقعات بحصول أي تغيير محلي في طهران بعد ظهور ضعف الحركة الخضراء الأسبوع الماضي.

سعت كلينتون إلى تحقيق أمرين: أولاً، دفع الخليج إلى الضغط على الصين المترددة لإقناعها بالموافقة على فرض عقوبات في الأمم المتحدة، لكنها لم تحرز على الأرجح أي تقدم ملموس في هذا المجال لأن دول الخليج تعتبر نفسها لاعباً محايداً في الاستراتيجية الخاصة بالصين. ثانياً، سعت كلينتون إلى الحصول على ضمانات بأن تلتزم دول الخليج بنظام العقوبات المُعَدّ لتعقيد العمليات الإيرانية المرتبطة بالحرس الثوري الذي يشرف على برنامج إيران النووي. لا شك أن قادة الخليج كرروا موقفهم القائل إنهم سينفذون أي طلب صادر عن مجلس الأمن، مع الالتزام بالصمت في هذا الشأن حتى تمرير القرار.

نفت كلينتون أن تكون الولايات المتحدة تجهز نفسها لخوض حرب، مشددةً على أن نشر الدفاعات الصاروخية في الخليج، الأسبوع الماضي، وهو أمر تناقلته وسائل الإعلام بشكل مبالغ فيه، لم يكن أكثر من تدبير دفاعي. في الواقع، طالبت دول خليجية عدة بنشر هذه الإمكانات العسكرية خوفاً من أن تؤدي أي حادثة أو سوء حسابات إلى تصعيد الوضع ونشوب حرب لا أحد يريدها.

في تعليقات تصدرت الأنباء، حذرت كلينتون من تزايد نفوذ الحرس الثوري في الساحة السياسية الإيرانية. في هذا السياق، قالت كلينتون: «نحن نعتبر أن الحكومة الإيرانية، والقائد الأعلى، والرئيس، والبرلمان، يُستبدلون تدريجياً بسلطة أخرى وأن إيران على وشك التحول إلى دكتاتورية عسكرية».

لا شك أن الدول الخليجية تشاركها هذا الرأي، في الواقع، ترى هذه الدول أن واشنطن، في تعاملها مع الحركة الخضراء، استغرقت وقتاً طويلاً لإدراك أن واجهة إيران الديمقراطية غطت على محاولة قوية، بل خطيرة، قامت بها جماعة نيوليبرالية للوصول إلى الحكم. يلقي الخليج اللوم في ذلك على مجموعة من المواقف السياسية الساذجة ومحاولة في غير محلها لاستمالة طهران.

لهذا السبب، شكك قادة الخليج بانفتاح أوباما على إيران، لكن توجد بعض الصحة في الادعاء القائل إن تواصله مع إيران، بدءاً من برقيات التهنئة بمناسبة حلول العام الجديد الإيراني (نوروز) ووصولاً إلى رسائله الخاصة إلى القائد الأعلى علي خامنئي، ساعد في توضيح المواقف. أدت هذه المساعي إلى تحويل اللوم من واشنطن إلى طهران وإلى إظهار الانقسامات القائمة داخل المجتمع الإيراني والسياسة الإيرانية. لكن بانتظار أن تعطي المساعي نتائج ملموسة في الأمم المتحدة، ستبقى هذه الجهود مجرد أوهام.

ربما لم تعمد كلينتون إلى حصول الأمور بهذه الطريقة، لكن توجد فرصة حقيقية الآن، فكلما تراجع الدعم المحلي والإقليمي للنظام الإيراني، فسوف يسهل إقناع الدول العربية بالانضمام إلى استراتيجية الاحتواء. لقد تراجعت أسهم إيران في العالم العربي، لكن الوضع قابل للتغير مجدداً. تتراجع الثقة بطموحاتها النووية ويسود تفكير بأن الاضطرابات الداخلية التي تشهدها البلاد كشفت عن وقائع أساسية عن دولة إيران. لا شك أن مشاركة العرب لا تضمن نجاح استراتيجية مماثلة، لكن بدا فجأة وكأن الأطراف المختلفة قادرة على تحمّل كلفة الضغط السياسية بما أن إيران تشهد اضطرابات محلية وتكافح لتثبت أمام الجهات الخارجية أنها أوصلت الديمقراطية الإسلامية إلى أعلى المستويات كما تدّعي.

تكمن المشكلة طبعاً في أن تسمية إيران بالدولة الاستبدادية لن تؤثر في موقف روسيا أو الصين، لأن النظام فيهما مشابه لإيران. كما أنها لن تؤثر في بعض البلدان الأخرى التي لن تدع الأعتبارات الأخلاقية والسياسية تحدد مصالحها الخارجية. ومن دون الطابع الشرعي الذي يوفره ختم الأمم المتحدة على قرار العقوبات، لن تتمكن الولايات المتحدة من ضمان الحصول على دعم خليجي غير مشروط. في الواقع، تتصاعد الشكوك حول فاعلية العقوبات، حيث أبدى وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، تعليقاً مهمّاً خلال إقامة كلينتون في المملكة العربية السعودية، فقال: «العقوبات هي حل يتبلور على المدى الطويل، لكننا ننظر إلى المشكلة على المدى القصير، ربما لأننا أقرب إلى مصدر الخطر. لذا نحتاج إلى قرار فوري لا تدريجي».

تفيد ملاحظات مماثلة في نقل شعور العرب بالخطر والخوف من أن يعني الحديث عن سياسة الاحتواء أن الوقاية من الخطر لم يعد خياراً متاحاً. كذلك، تشير هذه التعليقات إلى أن نطاق التفكير السياسي الذي يمكن أن تساهم فيه الدول الخليجية يبقى محدوداً: إذا كانت الحرب أمراً مستبعداً، والالتزام بقرار مماثل محكوماً عليه بالفشل، والقيام بصفقة مهمة خيانةً كبرى، وفرض العقوبات خياراً غير مناسب، فما العمل إذن؟

لكن الأمير سعود محقٌ في ما قاله، تتطلب العقوبات وقتاً من الزمن، وإجماعاً من الأطراف المختلفة، ومرونة كبيرة للتأثير في الوضع فعلياً، وتُعتبر سياسة الاحتواء بحد ذاتها حلاً قصير الأمد، إذ يصعب الالتزام بها على المدى الطويل: تتطور المصالح السياسية والاقتصادية بشكل مستمر وغالباً ما تتعب الأطراف من تطبيق العقوبات، كما حصل مع صدام حسين في العراق.

لسياسة الاحتواء جوانب سلبية: تكثر الأطراف التي تنتهك العقوبات لأن الطلب على السلع المحظورة لا يتوقف، ما يجعل احتمال خرق العقوبات كبيراً.

يصعب الالتزام بسياسة الاحتواء: ربما تركّز الولايات المتحدة على إيران الآن، لكن هل سيبقى الوضع على حاله بعد خمس أو عشر سنوات؟

مع تراجع تطبيق سياسة الاحتواء، ستتراجع مصداقية مهندسيها، أي الولايات المتحدة. لا أحد يريد تكرار تجربة العراق، حيث أدت تلك المقاربة إلى نشوء صراع حتميّ، وألمح الأمير سعود إلى خطر آخر أيضاً: سباق تسلح نووي في المنطقة، وهو خطر حاولت كلينتون تبديده مجدداً عبر التشديد على فاعلية المظلة الأمنية الاميركية. ساهمت كلينتون في زيادة التركيز على هذه المسائل، لكن حتى الآن، يبدو أنها لا تستطيع فعل أكثر من ذلك.

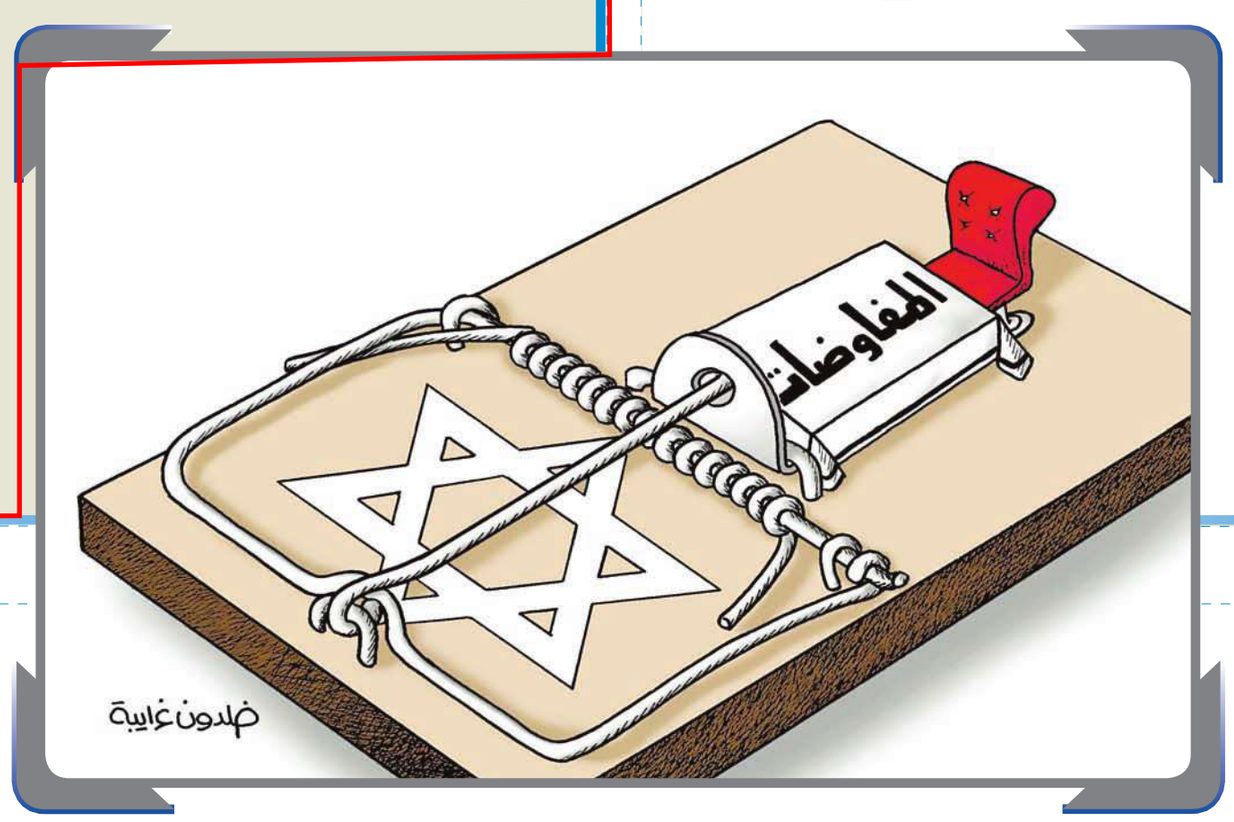

لإيران مخططات في العراق

Kimberly Kagan & Frederick Kagan * - WSJ

يسعى أولئك الذين يعملون في بغداد لمصلحة إيران بشكل حثيث إلى إفساد الانتخابات العراقية، فهم يريدون استبعاد القادة السُنّة من الحكومة المقبلة، والتحالف مع الشيعة العراقيين في كتلة سياسية واحدة، وطرد القوات الأميركية، وإنشاء حكومة في بغداد تابعة لطهران.

قال نائب الرئيس جو بايدن أخيراً للاري كينغ إن العراق "قد يكون أحد أعظم إنجازات هذه الإدارة". إن وضعنا محاولة بايدن الواضحة لنيل الفضل عن سياسات إدارة بوش جانباً، يجدر طرح السؤال التالي: ماذا تعني إدارة أوباما بالنجاح في العراق؟

يقول بايدن مردداً تعليقات الرئيس أوباما في معسكر لوجون في فبراير 2009: "ستشهدون حكومة مستقرة في العراق تتحرك فعلياً لتصبح حكومة ذات تمثيل شعبي". لكنه قال أيضاً: "ستشهدون عودة 90 ألف جندي أميركي إلى الوطن في نهاية الصيف"، مردداً التصريح الوحيد الذي أدلى به الرئيس حول العراق في خطاب "حالة الأمة" الشهر الفائت: "وعدت بإنهاء هذه الحرب، وهذا ما أقوم به بصفتي رئيساً".

تكمن المشكلة في أن التقدم في العراق ليس أمراً أكيداً كما يفيد بايدن. يواجه العراق أزمةً سياسية ودستورية بينما تفصله أسابيع عن موعد أهم انتخابات سيجريها في تاريخه. في المقابل، يسعى أولئك الذين يعملون لمصلحة إيران بشكل حثيث إلى إفساد هذه الانتخابات، فهم يريدون استبعاد القادة السُنّة من الحكومة المقبلة، والتحالف مع الشيعة العراقيين في كتلة سياسية واحدة، وطرد القوّات الأميركية، وإنشاء حكومة في بغداد تابعة لطهران.

لايزال النجاح ممكناً، لكن فقط في حال تخلّت إدارة أوباما عن لهجتها خلال الحملة الرئاسية بـ"إنهاء هذه الحرب" والتزمت بمساعدة العراقيين على بناء حكومة ذات تمثيل شعبي، وخاضعة للمحاسبة، وعادلة. على الإدارة أيضاً إنشاء روابط أمنية على المدى الطويل بين دولتينا، بما فيها مواصلة نشر القوات الأميركية العسكرية في العراق إن رغب العراقيون في ذلك.

ستجد أسئلة أساسية كثيرة إجابات لها هذا العام بشأن كيفية حكم العراق بطريقة ترسم تطوره لعقود؛ هل ستكون الانتخابات حرة، عادلة، وشاملة؟ وهل سينتخب الشعب كله في النهاية قادة يشعرون بأنهم يمثلونه؟ وهل سيحدث انتقال سلمي للسلطة؟ وما شكل العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات في المحافظات؟ وما الدور الذي سيؤديه الجيش في النظام السياسي المتطور؟ وهل تدقق إيران في المرشحين السياسيين العراقيين؟ وما العلاقة التي ستربط الولايات المتحدة بالعراق على المدى الطويل؟

يبدو أن طهران تعرف الأجوبة التي تريدها في ما يتعلق بمستقبل العراق. في عام 2009، عمل المسؤولون الإيرانيون، بمن فيهم الرئيس محمود أحمدي نجاد، ووزير الخارجية منوشهر متّكي، ورئيس مجلس الخبراء آية الله أكبر هاشمي رفسنجاني، بتصميم لإعادة بناء تحالف الأحزاب الشيعية العراقية الثلاثة الأبرز التي ترشّحت في عام 2005 ككتلة واحدة، لكنهم فشلوا في مسعاهم حين رفض رئيس الوزراء نوري المالكي الانضمام إلى التحالف.

عندئذ مارس الإيرانيون ضغوطا حثيثة إنما عقيمة على البرلمان العراقي لإقرار قانون انتخاب بلائحة مغلقة في أكتوبر 2009 لا يستطيع المواطنون بموجبه اختيار مرشحين معينين، ساعين بذلك إلى تعزيز سيطرتهم على الأحزاب السياسية وبالتالي على نتائج الانتخابات.

حين زار وزير الخارجية متّكي في 7 يناير 2010 العراق، أعلنت لجنة المساءلة والعدل استبعاد أكثر من 500 مرشح من الانتخابات البرلمانية المقبلة. يُذكَر أن اللجنة تأسست في أغسطس 2003 للتدقيق في الأفراد الذين قد يشاركون في الحكومة بسبب صلتهم بحزب البعث، وتتضمن قائمة المستبعدين بعض أبرز القادة السنّة الذين ترشّحوا في لوائح تتخطى الطائفية.

من جهته، ساعد أحمد الجلبي، عضو بارز في اللائحة الشيعية المدعومة من إيران، في استصدار قرار الحظر عبر اللجنة، وكذلك فعل علي فيصل اللامي. اعتُقل هذا الأخير في عام 2008 بسبب تخطيطه هجوماً نفّذته الجماعة التابعة لإيران في العراق "عصائب أهل الحق" التي قتلت ستة عراقيين وأربعة أميركيين في مدينة الصدر. فاستأنف الأفراد المتبقون في الجماعة أنشطتهم العسكرية بعد وقف لإطلاق النار دام سنة، وذلك عبر اختطاف مقاول أميركي في 23 يناير. مع ذلك، ترشح الجماعة أشخاصاً مثل اللامي لمقاعد برلمانية.

لا شك أن السياسة ليست دائرة النفوذ الوحيدة لإيران في العراق، فقد انتهكت القوات المسلحة الإيرانية السيادة العراقية مرتين على الأقل في عام 2009: أسقطت القوات الأميركية طائرة إيرانية من دون طيار في الأراضي العراقية في مارس 2009، وتباهى الجنود الإيرانيون بالاستيلاء على بئر نفط عراقية في ديسمبر 2009 مع استكمال العراقيين جولةً من العروض النفطية الدولية.

في مقابل هذه الحملة الإيرانية المتواصلة من التدخل، والتهديد والتآمرات السياسية، لم تقدّم إدارة أوباما سوى دعم معنوي. بالمعنى العملي، لم تقم هذه الإدارة بالكثير لتطبيق المظاهر غير العسكرية من اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي تلزم الولايات المتحدة بالعراق.

في الجانب الأمني، التزمت الإدارة بحكمة بالإصرار العراقي على انسحاب قواتنا من المدن العراقية، وتنفيذ العمليات العسكرية كافة بالشراكة مع القوات العراقية فحسب، وإخضاع عملياتنا العسكرية كافة للإجراءات القانونية العراقية، وفي العموم احترام السيادة العراقية.

في المقابل، لاتزال تعتمد موقفاً علنياً معانداً إزاء انسحاب قوات القتال الأميركية وإنهاء العمليات العسكرية الأميركية كافة مع حلول شهر أغسطس من هذا العام. فُرضت تلك المتطلّبات المحددة بشكل حصري وأحادي الجانب من قبل إدارة أوباما ولم تشكّل يوماً جزءاً من الاتفاقيات الدولية بين الولايات المتحدة والعراق. لابد بالتالي من تحديد الجدول الزمني لانسحاب القوات الأميركية وتغيير مهمتها في عام 2010 وفق الظروف المستجدة على الأرض، وليس وفق مواعيد نهائية عشوائية.

من جهة أخرى، رفضت الولايات المتحدة بشكل ثابت مناقشة أي شراكة عسكرية على المدى الطويل مع العراق بعد عام 2011، على الرغم من أن الجيش العراقي لن يكون قادراً حينئذ على الدفاع عن العراق بمفرده. كذلك رفضت تماماً تعزيز مساعيها المدنية لإنجاز المهمات التي نفذتها القوات العسكرية التي تنسحب اليوم. هذا وخفّضت تمويلها المخصص لبرنامج استجابة طوارئ القادة، الذي يسمح للجيش بتأمين مشاريع "إغاثة إنسانية وإعادة إعمار طارئة"، فضلاً عن أشكال أخرى من المساعدات الإنسانية والأمنية.

على الرغم من جولات نائب الرئيس الكثيرة، نظرت الإدارة دوماً إلى النجاح على أنه انعتاق كامل من الالتزام. فاعتبر قادة عراقيون كثر اتفاقية الإطار الاستراتيجي مؤشراً إلى أن بلادهم ستبني علاقةً مميّزة مع الولايات المتحدة. لكن عوضاً عن ذلك، منحتهم إدارة أوباما كل سبب للتصديق بأن بلادهم ستكون على أفضل تقدير كأي بلد آخر في الشرق الأوسط.

تحقق نجاح حقيقي في العراق، وتشير التوقعات كافة إلى أنه سيستمر، ومع ذلك، تواصل القوات العسكرية الأميركية أداء دور حيوي في تنمية العراق، وتشارك في عمليات حفظ السلام على طول الحدود الكردية العربية. كذلك تواصل دعم فرق إعادة الإعمار في المحافظات، وبالتالي، جزء كبير من الجهود المدنية الأميركية. هذا وتمثل الضامن النهائي للانتخابات العراقية المقبلة، وتحرص على بقاء العراق في وجه الاعتداءات العسكرية الإيرانية المتواصلة. فضلاً عن ذلك، تزوّد الولايات المتحدة بالنفوذ المستمر في مرحلة حرجة من التنمية السياسية في العراق، إن قررنا استخدامه.

تدل تعليقات بايدن وتحركات الإدارة على أن العراق على وشك تحقيق نجاح حتّى في الوقت الذي توشك فيه القوات الأميركية على الانسحاب، لكن الواقع مختلف.

فالوضع في العراق ديناميكي ومتطوّر، ولا تستطيع الولايات المتحدة التسليم بأي نتيجة، وسيكون التدخل الأميركي الناشط ضرورياً دوماً لإنشاء حكومة ذات تمثيل شعبي، وخاضعة للمحاسبة وعادلة في العراق، لاسيما في الوقت الذي يسعى فيه أبرز القادة الإيرانيين جاهدين إلى إعاقة المسار السياسي الديمقراطي العلماني الذي يتخطّى الطائفية والذي برز في العراق منذ عام 2008.

*كاغان، رئيسة معهد دراسة الحرب ومؤلّفة كتاب The Surge: A Military History، وفريديريك كاغان، باحث مقيم ومدير مشروع التهديدات الحرجة في "معهد أميركان إنتربرايز".

لا شك أن السياسة ليست دائرة النفوذ الوحيدة لإيران في العراق

واشنطن ترفض مناقشة أي شراكة عسكرية على المدى الطويل مع العراق بعد عام 2011